

د. عاطف علاونة؛

تجاوبت الشركات مع مدونة الحوكمة .. حتى إن نسبة إفصاح الشركات بلغت 100%

خلال شهر مارس الماضي زار مصر وفد هيئة سوق رأس المال الفلسطينية برئاسة د. عاطف علاونة - مدير عام الهيئة - والذي ضم عدداً من موظفي الدوائر الرقابية في الهيئة وسوق فلسطين للأوراق المالية، حضر خلالها الوفد ورشة عمل تدريبية استمرت خمسة أيام تحت عنوان: «إعداد حوكمة الشركات في فلسطين» وذلك بتنظيم وفي مقر مركز المديرين في القاهرة. وعلى هامش هذه الزيارة قام د. علاونة، بزيارة مكتب مركز المشروعات الدولية الخاصة في القاهرة، فكان لـ «الإصلاح الاقتصادي» هذا اللقاء الذي تناول فيه د. علاونة - علاوة على جوانب أخرى تتعلق بقضايا الإصلاح في فلسطين، والتي سنوالي نشرها في الأعداد المقبلة - قضية الحوكمة، ودور هيئة سوق المال في الجهود الرامية إلى تطبيقها بالأراضي الفلسطينية.

□ ما دور هيئة سوق رأس المال في ضبط الحوكمة وتطبيقها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والشركات بشكل خاص؟

أنشئت هيئة سوق رأس المال في عام 2005، وفي بداية 2006 بدأنا - بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية "IFC" - عقد أول ورشة عمل، لإعداد مدونة الحوكمة، وقدمت وقتها مذكرة لمجلس إدارة الهيئة، الذي اقتنع بالورشة وأقر موازنة للعمل على بدء المدونة، لكن العمل تعطل إلى نهاية 2007 بسبب نتائج الانتخابات. وعندما بدأت الحكومة الموحدة العمل من جديد، شكلنا ما يسمى باللجنة الوطنية للحوكمة، وكانت تتألف من 13 جهة ذات صلة بالحوكمة، منها هيئة سوق المال، وهيئة سوق النقد، والبورصة، والمحامين، وشركات التأمين، وجميعيات رجال الأعمال، وكنت آنذاك رأس الفريق الفني في اللجنة. في مارس 2008، انتهينا من المدونة، وعرضناها على جميع الأطراف، بما فيها المؤسسات الدولية، وجاءتنا تعليقات مشجعة خصوصاً فيما يتعلق بمدى مطابقتها للممارسات الدولية. وبالتالي فهذه هيئة سوق المال هي من باشرت عملية إعداد مدونة الحوكمة، وهي من تعمل على تطويرها، وتناقش آلية تطبيق الحوكمة على أساس خلق دائرة مستقلة لتطبيقها، ومتابعة تدرجاتها. إذن، نحن لا نبالغ إذا قلنا إن هيئة سوق المال هي من قادت جهود الحوكمة في فلسطين، وفي الوقت الحاضر تطبق قواعد الحوكمة على جميع المؤسسات المساهمة العاملة في البورصة، ويبلغ عددها 36 شركة، بالإضافة إلى شركات الوساطة؛ وهي شركات الأوراق المالية، وعددها 9 شركات، بالإضافة إلى شركتي "الحافظ الأمين" ويقومان بحفظ الأموال والأسهم. وكذلك مركز الإيداع والتحويل، و9 شركات للتأمين، ووسطاء التأمين يبلغ عددهم 200، وهناك شركات الرهن العقاري والتأجير التمويلي، وجميع هذه الشركات خاضعة لإشراف الهيئة طبقاً للقانون رقم 13 لسنة 2004، وقانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، وقانون التأمين رقم 7 لسنة 2005.

□ إلى أي مدى كانت استجابة الشركات المدرجة تجاه تطبيق الحوكمة، والالتزام بالمدونة؟

الهيئة تمنح هذه الشركات التراخيص، وتراقبها، وتطلب منها الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية، والإفصاح عن التداول وعن البيانات المالية. وفي هذا المجال كانت استجابة الشركات

أعدده للنشر: علي سيد



• قام الفريق الفني بإعداد وصياغة مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، وتم اعتماد المسودة بصيغتها النهائية من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة في الربع الأخير من عام 2008. ليأتي بعدها مرحلة إشهار المدونة وعرضها على جهات دولية تعتبر من اللاعبين الأساسيين في مجال الحوكمة على المستوى الدولي، لإبداء الملاحظات حولها.

شرع الفريق الفني بعقد سلسلة من ورشات العمل في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لإشهار المدونة سبق ذلك أربع ورشات تثقيفية وتوعوية في كل من الخليل ونابلس ورام الله وجنين.

وقام الفريق الفني بعقد أولى ورشات إشهار المدونة في مدينة الخليل وبالتنسيق مع ملتقى رجال الأعمال في المدينة خلال شهر نوفمبر من العام 2008. وتم عقد ورشة عمل أخرى في مدينة جنين خلال شهر ديسمبر وبالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة جنين، وذلك لغرض إبداء الملاحظات حولها من قبل المهتمين من رجال الأعمال والأكاديميين والمختصين، لأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وتطوير المسودة قبل عرضها في صيغتها النهائية. هذا وسيستكمل الفريق الفني سلسلة ورشات العمل الخاصة بإشهار مدونة حوكمة الشركات في باقي مدن الضفة الغربية خلال العام 2009.

• قدمت المدونة توصية إلى الجهات المختصة بضرورة الإسراع في صياغة مدونة حوكمة تنطبق على المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

كبيرة جداً، حتى إن الشركات حققت نسبة إفصاح 100%، فجميع الشركات تفصح عن بياناتها في الوقت المحدد لها، وهناك الإفصاح الربعي - كل ثلاثة أشهر- ومن ثم أصبحت جميع الموازنات والبيانات مدققة ويتم نشرها في الموقع الرسمي للهيئة، وكذلك أي إفصاح - ولو حتى رسالة مضمونها "تحيط سيادتكم علماً أن رئيس مجلس إدارة اشترى 1000 سهم أو باع 1000 سهم" - يتم وضعها على الموقع.

□ هل لك أن تطلعنا على خريطة الشركات الفلسطينية.. وما حجم الشركات الموجودة خارج الاقتصاد الرسمي الفلسطيني؟

هناك شركات مساهمة كبرى، وشركات عائلية، ومشروعات صغيرة، والأغلبية للشركات المساهمة وتزيد على 80%. وعدد الشركات غير المسجلة كبير، لكن 35% منها يسهل الوصول إليها، وتطبيق قواعد الحوكمة معها، وبدأنا بالفعل في الحديث مع عدد من هذه الشركات من أجل إقناعها بأن تتحول إلى شركات مساهمة عامة، لأنها تضم - بالفعل - شركات كبيرة، وشركات عائلية أكبر من الشركات المدرجة، وهذه الشركات بدأت تظهر فيها مشاكل، مثل توزيع الثروة؛ لأن الشركة لم يعد يملكها فرد واحد، بل أصبح يشارك في ملكيتها أحفاده، وهنا يظهر الدور الكبير لقواعد الحوكمة، وضرورة تطبيقها.

بدأنا في مدينة الخليل الحديث مع الشركات العائلية - التي تزيد على 95% - لإظهار فوائد الحوكمة، وتوضيح أهمية تحول الشكل القانوني إلى مساهمة عامة، حتى تستطيع الاستمرار في المنافسة والحصول على مزايا، منها الحصول على تمويل إضافي من البنوك، وبقية المزايا الأخرى، بالإضافة إلى أن تحول الشركة إلى مساهمة عامة يحل المشكلة العائلية. فإذا ما أراد أحد بيع نصيبه من الأسهم، يتم البيع بشفافية، حسب السعر المعلن، دون حدوث استغلال من أي طرف. ولذلك فقد عملنا على توضيح أهمية الحوكمة ومزاياها، وأهمية وإيجابيات تحول الشركات إلى مساهمة عامة، ومنها إمكانية المضاربة في البورصة، وهناك استجابة كبيرة من الشركات، وتوجد خمس شركات من كبرى الشركات العائلية "البحثة" في صدد عملية التقييم، للتحويل من شركة عائلية "خصوصية" إلى شركة مساهمة عامة. وكل ذلك يتم برعاية هيئة سوق رأس المال وتحت إشرافها.



تم الاسترشاد في إعداد المدونة بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، بالإضافة إلى مدونات أخرى لحوكمة الشركات تم وضعها على الصعيد الدولي والإقليمي. تضمنت مدونة حوكمة الشركات قواعد تعالج الجوانب الأساسية لحوكمة الشركات وفقاً للتعريف الواسع، واعتمدت مسودة حوكمة الشركات الفلسطينية بصورة أساسية على مبادئ الحوكمة التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تشمل المبادئ الأساسية التالية:

- ضمان الأسس الخاصة بوضع إطار فعال لحوكمة الشركات.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملكية.
- المعاملة المتساوية للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤولية مجلس الإدارة.

